

دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

تنظم شعبة القانون بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش في جامعة عبد المالك السعدي، ومركز تكامل للدراسات والأبحاث، بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل، ندوة دولية في موضوع:

السيادة الصحية في جنوب المتوسط ورهان تحقيق الأمن الاستراتيجي

يومي 8 و 9 يونيو/ حزيران 2023 بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش،
جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، المملكة المغربية.

الورقة المرجعية

في ظل التحديات الوطنية والدولية الراهنة، يظهر أن القضايا التي كان يعتقد أن بعدها ينحصر على السياسات الوطنية أصبحت تداعياتها واهتماماتها عابرة للحدود. كما بدأ يتضح أن البعد الاستراتيجي للصحة ينبغي أن ينظر إليه، في الحاضر والمستقبل، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والأمن والسياسات المجالية والاقتصادية.

إن الوظيفة المحورية للدولة في ضمان تمتع جميع المواطنين والمواطنات بحقوقهم، لم تعد تستند إلى دورها المركزي في تدبير الشأن العام الداخلي فحسب، بل أيضا إلى مسؤولياتها القانونية والأخلاقية المترتبة عن التزاماتها الداخلية والخارجية في مجال حماية الحقوق والنهوض بها والوقاية من الانتهاكات التي قد تلحق بها. ولأن السيادة الصحية كانت ولا تزال أحد ضمانات الاستفادة من هذه الحقوق، بل وعنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الاستراتيجي للدولة، فإنه أصبح ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها الفاعل الرئيس الذي يقع على عاتقه تأهيل المجالات ذات الصلة بالحق في الصحة والاستثمار فيها، والعمل على توفير الشروط الملائمة لتدخل فاعلين آخرين تحت مسؤوليتها ورقابتها، ووفق متطلبات نظام وطني متكامل للصحة لا ينظر إلى هذه الأخيرة من جانب السلامة الجسدية لا غير، بل من زاوية دورها في تحقيق التوازن النفسي، وقدرتها على تعزيز الشعور بالثقة في المؤسسات والفاعلين السياسيين.

والجدير بالذكر أن الأزمات التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، كشفت أن مختلف أشكال وآليات التدبير التي تبلورت في سياق تطور وظائف الدولة الحديثة، لا تغني عن الدور التقليدي للدولة في حماية الأفراد والجماعات تبعاً للدروس المستفادة من الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، التي أظهرت أن الاستثمار في الحقوق الأساسية، وعلى رأسها التعليم والصحة، هو القاعدة الأساسية للخروج من المخاطر الحالية والتعاطي الاستباقي مع الأزمات المحتملة في المستقبل.

تُظهر مجموعة من الشواهد أن التمتع بصحة جيدة هو بمثابة الضمانة المثلى للكرامة والأمن الإنسانيين؛ فالصحة الجيدة تمكّن المواطنين والمواطنين من اختيار مسارات حياتهم ومباشرة تحقيق أهدافهم والتخطيط لمستقبلهم على نحو آمن، مما يعزز الثقة المتبادلة التي يفترض أن تربط بين المواطن والسلطة التي تدير شؤونهم، أخذاً في الاعتبار أن كل إمكانية للفعل في المجتمع تبقى رهينة بالتمتع بصحة جيدة. كما أن قدرة مختلف مؤسسات المجتمع تبقى كذلك مشروطة بتمتع مختلف الفاعلين فيها بصحة جيدة. لذلك، بقدر ارتباط الاستفادة من الخدمات الصحية بالجانب الفردي، فإنه يتعين التعامل معها باعتبارها شرطاً قليلاً للعدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار الاجتماعي بحكم أن كل انتهاك للحق في الصحة يؤثر سلباً على القدرة في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، كالحق في التعليم أو الشغل.

ضمن هذا الأفق، لا بد من تحصين السيادة الصحية في بلدان جنوب المتوسط وتعزيزها تحسباً للسياسات الطارئة أو تقلب الظرفية السياسية والتعامل معها باعتبارها أحد مقومات الأمن الاستراتيجي للدولة، يتعين أن يكون في منأى عن التحولات والتجاذبات السياسية. وبصرف النظر عن الاختلافات الموجودة بين بلدان المنطقة، تؤثر الوقائع إلى أن ضعف التخطيط الاستراتيجي يساهم في إهدار الزمن والموارد والتأثير سلباً في فعالية المنظومة الصحية ومردوديتها في ظل حجم الانتظارات وما تعترضها من تحديات، وبخاصة ما يتصل بالتمويل، واستعمال التجهيزات والبنى التحتية، وتوظيف الموارد البشرية، وظروف وأساليب وأدوات العمل، واعتماد آليات التقييم والتحفيز، وصناعة الأدوية والولوج إليها بأثمنة مناسبة، واستحضار البعد الوقائي، وإدخال بعد الثقافة الصحية... إلخ.

وفق هذه الخلفية الناظمة، يروم هذا اللقاء العلمي الاستفادة من مشاركة الباحثين والخبراء والممارسين وكل المهتمين بمجال الصحة والسياسات العمومية المرتبطة به، وذلك لإغناء المادة العلمية المرتبطة بالصحة، وإثراء النقاش حول الموضوع. وسيقع الاختيار على تلك المقترحات التي تكشف عن أصالة بحثية مع قوة الطرح النقدي والمقارن، واعتماد المراجعة والفحص العميق لآخر المستجدات البحثية ذات الصلة بالمسألة الصحية وتحولاتها الواقعية والمتوقعة، والاعتماد على المعلومات الدقيقة وتنوع المصادر، والارتباط بأحد المحاور المقترحة الآتية أو ما يقترب منها:

- التطورات والتحولات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الصحة؛
- تمويل المنظومة الصحية في جنوب المتوسط؛
- الصحة والذكاء الاصطناعي؛
- التغيرات المناخية والبيئية وتأثيرها على المنظومة الصحية؛
- تطوير الموارد البشرية في علاقتها بتجويد العرض الصحي؛
- صناعة الأدوية وترشيد الاستثمار فيها والولوج إليها؛
- التكوين والابتكار والبحث العلمي في المجال الصحي؛
- مدى ملاءمة القوانين المنظمة للحقل الصحي؛
- الأبعاد الثقافية والسلوكية في علاقتها الوقاية الصحية؛
- الممارسات الفضلى والتجارب الدولية الرائدة حول الصحة (مع استحسان الانفتاح على التجارب العربية والأفريقية المتميزة).

نواظم المشاركة:

تواريخ الندوة:

- تُرسل مقترحات الأبحاث بالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية (نحو 500 كلمة)، على أن يوضح المقترح أهمية البحث، وإشكاليته، وفرضيته، ومنهجه، مع التركيز على ما سيضيفه من جديد إلى الأدبيات في هذا المجال؛
- يُرفق الملخص بمختصر السيرة العلمية للباحث (ة) لا تتجاوز صفحة واحدة: تتضمن موقع الإقامة، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، صورة شخصية، الدرجة العلمية، التخصص الأكاديمي، الجامعة، ونبذة عن الأبحاث المنجزة؛
- آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: 28 فبراير/ شباط 2023.
- الرد على أصحاب المشاريع المقبولة: 05 مارس/ آذار 2023.
- آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية الأولية: 28 أبريل/ نيسان 2023.
- الرد على أصحاب الأوراق المقبولة: 7 ماي/ أيار 2023.
- آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية المعدلة تبعا لملاحظات المحكمين: 15 ماي/ أيار 2023.
- تتعقد الندوة يومي 8 و9 يونيو/ حزيران 2023.

- البريد الإلكتروني: sante.fpl@gmail.com

- يتحمل المنظمون تغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين الذين حظيت أوراقهم البحثية بالقبول النهائي، ولا يتم التعويض عن التنقل سواء بالنسبة للمغاربة أو الأجانب.

- لغات الندوة: العربية، الإنجليزية والفرنسية.

تنسيق أشغال الندوة:

د. محمد العريان

أستاذ القانون العام، الكلية متعددة التخصصات، العرائش.

د. عبد الرحيم العلام

أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش.

د. الحبيب استاتي زين الدين

أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش.

د. محمد سعيد الكراعني

طبيب متخصص في علم النفس

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. محمد العربي كركب؛ عميد الكلية متعددة التخصصات بالعرائش، جامعة عبد المالك السعدي.

- د. الحسين الوردي؛ أستاذ بكلية الطب، وزير الصحة سابقا.

- د. سعيد المرزوقي، أستاذ الاقتصاد والتدبير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، ونائب عميد الكلية متعددة التخصصات بالعرائش.

- دة. هند حرمة الله؛ أستاذة الاقتصاد والتدبير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش.

- د. إدريس جردان؛ أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة.

- د. حميد النهري؛ أستاذ المالية العمومية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة.

- د. أحمد مفيد؛ أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس.

- د. إبراهيم الهراوة، أستاذ القانون الخاص، الكلية متعددة التخصصات بالعرائش، جامعة عبد المالك السعدي.

- د. سعيد الحاجي؛ أستاذ التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، تطوان، جامعة عبد المالك السعدي.

- د. محمد الزياتي، أستاذ البيولوجيا، الكلية متعددة التخصصات بالعرائش، جامعة عبد المالك السعدي.

- د. عبد القادر مساعد، أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة.

- د. عبد الواحد الخمال، أستاذ القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالقصر الكبير، جامعة عبد المالك السعدي.

- د. فريد الحفيظي، أستاذ القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالقصر الكبير، جامعة عبد المالك السعدي.